

التدخل المبكر للإجهاض وما يتعلق به من الأحكام

سالم بادي العجمي*

ملخص

تكلم الباحث حول مسألة التدخل المبكر للإجهاض، مبيناً معنى الإجهاض في المنظور الطبي واصطلاح الفقهاء، مع بيان الدواعي إلى الإقدام عليه، والمراحل التي يجوز فيها الإجهاض والأحوال التي يُمنع فيها، مع بيان أنّ هذه القضية وإن كانت ممنوعة من حيث الأصل، إلا أنه قد تحيط بها بعض الأسباب التي تجوز ذلك للضرورة، وخلصت الدراسة إلى أنّ الحكم ليس واحداً في جميع الحالات بل لكل حالة حكمها الخاص.

الكلمات الدالة: التدخل المبكر، الإجهاض، المنظور الطبي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّ مما قرّرتة الشريعة الإسلامية تحريم قتل النفس المعصومة، والاعتداء عليها دون ذنب أو جريرة، كما قال تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) [الأنعام:33]، وقال تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)⁽¹⁾.

وقد أوضح ربنا عز وجل حرمة قتل الإنسان عموماً، فقال تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً)⁽²⁾، وحذّر النبي صلى الله عليه وسلم من قتل الولد مخافة أن يطعم معك، واعتبر ذلك من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله، كما أوضح صلى الله عليه وسلم حرمة دم المسلم إلا بإحدى ثلاث: (الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة)⁽³⁾.

ومما يدخل في هذا الباب في الجملة قضية من القضايا المعاصرة؛ وهي مسألة الإجهاض، على أنّ المتأمل في النصوص الشرعية يجد أنه ليس هناك نص مباشر من القرآن

أو السنة يدلّ على حكم الإجهاض، ولكن بالنظر في أدلة الشرع العامة التي تناولت مسألة تحريم قتل النفس بغير حق، والتشنيع في ذلك، يرى أنّ هذه القضية تدخل في هذا الباب على تفصيل في ذلك.

وما ذكر من النصوص في هذا الباب وعيد ترجف له القلوب، وتتصدع له الأفئدة، فلم يرد في أنواع الكبائر أعظم من هذا الوعيد، بل ولا مثله⁽⁴⁾، قال تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً)⁽⁵⁾.

وورد في القرآن والسنة آيات وأحاديث تشير إلى مراحل وأطوار خلق الإنسان، وتحديد هذه المراحل، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: (إن أحدم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكاً فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بكتب عمله وأجله ورزقه وشقي أو سعيد)⁽⁶⁾، كما ورد في السنة أحاديث اشتملت على ذكر دية الجنين وهي الغرة⁽⁷⁾.

فهذه جملة من النصوص التي لها نوع تعلق بالإجهاض، وهي وإن لم يكن فيها حكم مباشر للإجهاض، إلا أنه داخل في عموميات الأدلة، ويمكن أن يستفاد من مجموعها في تقرير الحكم الشرعي. ومن هنا فقد اجتهد الفقهاء في تحرير هذه المسألة، واختلفوا اختلافاً كبيراً، ويعود ذلك إلى أمرين:

الأول: عدم وجود نص صريح في هذه المسألة، ففهم كل منهم من النص ما فهمه، وبنى الحكم في هذه المسألة على ذلك.

* كلية الشريعة، جامعة الكويت. تاريخ استلام البحث 2012/12/24، وتاريخ قبوله 2013/8/20.

الثاني: المدة التي يتخلق فيها الجنين، واختلاف الأحاديث في ذلك⁽⁸⁾.

وقد وقع الخلاف بين الفقهاء في حكم إجهاض الجنين من خلال المراحل التي يمر بها، وإن كان الأغلب منهم لم يشر إلى هذا التمييز بين المراحل، وإنما علق الحكم بنفخ الروح، وجعله مناط الحكم.

ومن هنا كانت كتابة هذا البحث، على النحو التالي:

المقدمة

التمهيد: ويحتوي أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجهاض في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الإجهاض في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: تعريف الإجهاض في الطب.

المطلب الرابع: تعريف التدخل المبكر للإجهاض.

المبحث الأول: مفهوم الإجهاض بين الطب والفقه.

ويحتوي خمسة مطالب:

المطلب الأول: العوارض التي صيرت مسألة التدخل المبكر نازلة.

المطلب الثاني: التقسيم الطبي للإجهاض.

المطلب الثالث: أنواع الإجهاض من الوجهة الشرعية.

المطلب الرابع: أسباب الإجهاض.

المطلب الخامس: أضرار الإجهاض.

المبحث الثاني: الإجهاض في الفقه الإسلامي.

ويحتوي خمسة مطالب:

المطلب الأول: الإجهاض في مرحلة النطفة.

المطلب الثاني: الإجهاض في مرحلة العلقة والمضغة.

المطلب الثالث: الإجهاض في مرحلة ما بعد نفخ الروح.

المطلب الرابع: الموقف الشرعي والطبي من إجهاض الجنين المشوه.

المطلب الخامس: حكم الإجهاض للضرورة بعد نفخ الروح.

الخاتمة.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد، وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: تعريف الإجهاض في اللغة

الإجهاض في اللغة: من مصدر أجهض، ويقال أجهضت الناقة إجهاضاً وهي مجهض، أي ألقت ولدها لغير تمام، والجهيـض أو الجـهـض: الولد السقط أو ما تم خلقه ونفخ فيه

الروح من غير أن يعيش وهو الجـهـض⁽⁹⁾.

قال ابن منظور: يقال سقط الولد من بطن أمه ولا يقال وقع حين تلده، وأسقطت المرأة ولدها إسقاطاً وهي مسقط، ألقتة لغير تمام من السقوط، وهو السقط، والسقط الذكر والأنثى فيه سواء.

قال الأصمعي يسمى مجهضاً إذا لم يستتب خلقه، وقال الليث: أنه الذي تم خلقه ونفخ فيه الروح⁽¹⁰⁾.

وفي المصباح المنير: السقط الولد - ذكراً أو أنثى - يسقط قبل تمامه وهو مستبين الخلق، يقال: سقط الولد من بطن أمه سقوطاً فهو سقط⁽¹¹⁾.

وكثيراً ما يعبر عن الإجهاض في الفقه وفي اللغة العربية بمفردات، مثل إسقاط، إجهاض، إلقاء، طرح، إملاص، إنزال، إسلاص، وهذه الألفاظ متقاربة في المعنى، ويستخدمون بعضها مكان بعض⁽¹²⁾. ومما سبق يظهر أن معنى الإجهاض في التعريف اللغوي يدور حول إلقاء الولد قبل تمامه، وشموله لما تم خلقه ونفخ فيه الروح دون أن يعيش، وشموله لمن لم يستتب خلقه، وشموله حين الإطلاق للذكر أو الأنثى.

إلا أن مجمع اللغة العربية فرق بين كلمة إجهاض وإسقاط، فقد جاء في المعجم الوسيط أن الإجهاض يطلق على خروج الجنين قبل الشهر الرابع، أما الإسقاط فيطلق على إلقاء الجنين ما بين الشهر الرابع والسابع⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: تعريف الإجهاض في الفقه الإسلامي

لا يخرج تعريف الإجهاض في الفقه الإسلامي عن تعريفه في اللغة، وقد استعمل الفقهاء كلمة إجهاض أو مرادفاتهما في الدلالة على ما ورد ذكره في المعنى اللغوي، وهو إلقاء الحمل ناقص الخلق؛ أو ناقص المدة؛ سواء من المرأة أو غيرها؛ وسواء كان الإلقاء بفعل فاعل أو تلقائياً⁽¹⁴⁾.

فقد جاء في كتب الفقه والسنة استعمال مفردات إجهاض، إسقاط، طرح، إملاص، إنزال، إسلاص، على ما يأتي:

- الإسقاط: يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج⁽¹⁵⁾.

- الإجهاض: وإن كانت حاملاً وجب عليه أن يدفع لها ما يمنع الإجهاض⁽¹⁶⁾.

- إلقاء: ألقتة حياً لدون ستة أشهر⁽¹⁷⁾.

- الطرح: ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن امرأتين من هذيل رمت أحدهما الأخرى فطرحتن جنينها ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بغرة عبد أو أمة⁽¹⁸⁾.

ومن عبارات الفقهاء: وإن شربت دواء أو عالجت فرجها

المطلب الثاني: التقسيم الطبي للإجهاض

يقسم الأطباء الإجهاض الطبي إلى عدة أنواع تختلف من حيث درجته واكتماله ونقصانه وتكراره ودوافعه، وهذه الأنواع هي: الإجهاض المنذر - الإجهاض المحتمل - الإجهاض الكامل - الإجهاض المتكرر - الإجهاض المنسي - الإجهاض الجنائي - الإجهاض العلاجي⁽²⁶⁾.

وعند التأمل في الأنواع السابقة نجد أن موضوعنا ينحصر في النوع السادس في بعض صور الإجهاض، ويدخل أيضاً في النوع السابع، أما الأنواع الخمسة الأولى فليس فيها تدخل من أحد، وإنما يرجع سبب الإجهاض إلى حالة الأم أو الجنين، وبهذا يكون موضوع الدراسة قد بدا واضحاً حين بلورة الحديث عنه.

المطلب الثالث: أنواع الإجهاض من الوجهة الشرعية

تكاد تنحصر أنواع الإجهاض من خلال هذا المنظور بما يلي: الإجهاض التلقائي بسبب تردي حالة الأم أو تردي حالة الجنين - الإجهاض الضروري العلاجي - الإجهاض الجنائي - والإجهاض الاختياري الإجتماعي: وهو الذي يتم برغبة الأم أو الأب أو كليهما، وقد يكون بتدخل من الطبيب أو الجهة التي تقوم بالإجهاض - وأخيراً الإجهاض الجنائي بفعل فاعل. فأما بالنسبة للإجهاض التلقائي: فهو ليس اختيارياً، ومحل البحث هو حول التدخل الاختياري وليس التلقائي؛ فقد يسقط الجنين تلقائياً بسبب تردي حالة الأم أو تردي حالة الجنين، فالإجهاض التلقائي ليس محل بحث لأنه لا يلحق به تكليف؛ لأنه خارج عن إرادة المرأة.

المطلب الرابع: أسباب الإجهاض

من مجمل القول معرفة أن الإسقاط تارة يكون تلقائياً وتارة بسبب تشوهات في الجنين، وتارة بسبب أمراض معينة في رحم المرأة أو اتساع في عنق الرحم، أو غيرها من الأسباب التي يعرفها أهل الاختصاص.

وتارة تكون أسبابه اجتماعية، كأن يقصد من الإسقاط التستر على الفاحشة (الزنا)، أو الرغبة في تحديد النسل، وتارة تكون أسبابه صحية، كأن يكون الحامل على الإجهاض المحافظة على صحة الأم، أو إراحة الجنين بحيث لو ترك ينمو ولد مشوهاً تشويهاً غير محتمل⁽²⁷⁾.

المطلب الخامس: أضرار الإجهاض

ثبت طبياً أن الإجهاض فيه ضرر كبير على صحة المرأة، وله مؤثرات خطيرة على جهازها العصبي، وقد أشار

لطرح جنينها حتى طرحتها⁽¹⁹⁾.

- الإملاص: عن المغيرة بن شعبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشارهم في إملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبة: قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة، والمملص: هي التي تلقى ولدها وهو مضغة، وجاء في تفسير الإملاص أن تضرب المرأة في بطنها فتلقى جنينها⁽²⁰⁾.

- الإنزال: قالوا يباح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام الحمل مضغة⁽²¹⁾.

- الإسلاّب: أسلوب إذا أُلقت ولدها لغير تمام⁽²²⁾.

المطلب الثالث: تعريف الإجهاض في الطب

الإجهاض عند الأطباء: هو خروج محتويات الحمل (الرحم) قبل عشرين أسبوعاً، ويعتبر نزول محتويات الرحم في الفترة ما بين العشرين وثمانية وثلاثين أسبوعاً ولادة قبل تمام الحمل، أو هو انتهاء الحمل قبل حيوية الجنين⁽²³⁾. أما في الطب الشرعي، فالإجهاض هو: خروج مكونات الرحم الحامل في أي وقت قبل نهاية الشهر التاسع⁽²⁴⁾.

المطلب الرابع: تعريف التدخل المبكر للإجهاض

التدخل المبكر للإجهاض، يعني تدخل المرأة الحامل أو الأب أو الطبيب لإخراج الحمل قبل موعد خروجه، بسبب تشوهات في الجنين أو بسبب أمراض معينة في رحم المرأة، أو اتساع في عنق الرحم، أو غيرها من الأسباب التي يعرفها أهل الاختصاص، وسواء كان التدخل لسبب اجتماعي، أو صحي⁽²⁵⁾.

المبحث الأول: مفهوم الإجهاض بين الطب والفقه، وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: العوارض التي صيّرت مسألة التدخل المبكر نازلة

لقد تناول الفقهاء مسألة الإجهاض، لكن مع تطور الطب في هذا العصر فإنه قد أمكن معرفة التشوهات في مراحل الحمل المختلفة، وما يضر منها بصحة الأم من عدمه، وهل يمكن أن يعيش معها الجنين أم لا، وهذا كله لم يكن معروفاً في عصر الفقهاء السابقين، ومن أجل ذلك فقد أصبح من الضروري أخذ رأي الأطباء في الطب الحديث على اختلاف مداركهم، ودراسة أثر ذلك في الحكم الشرعي، وهذا ما جعل هذه المسألة من النوازل الفقهية.

القرار فإنه لا يجوز انتهاكه، إلا لحاجة، فالقول بالجواز فيه انتهاك لحرمة هذا القرار⁽³⁷⁾.

رابعاً: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الله يجمع خلق الجنين في بطن أمه في هذه الأربعين الأولى.

وجه الدلالة: أنه وإن كان جمعاً خفياً لا يظهر، إلا أنه لا يلبث أن يظهر ويتزايد شيئاً فشيئاً حتى يكتمل نموه، وما كان كذلك فلا يجوز التعدي عليه وإسقاطه، لأنه تعد على أصل نفس مهياة للنمو، وإيقاف لها عن النمو، فمتى وصل الماء إلى هذا القرار فإنه لا يجوز انتهاكه إلا لحاجة⁽³⁸⁾.

خامساً: أن النطفة بعد الاستقراء آيلة إلى التخلق، مهياة لنفخ الروح؛ فلا يجوز إسقاطها وهي أول مراحل الوجود؛ إذ الولد لا يخلق من مني الرجل وحده، بل من الزوجين معاً، فإذا امتزج ماء الرجل بماء المرأة، واستقر في الرحم فإن النطفة حينئذ تكون مهياة للتخلق ووجود الولد.

سادساً: أنَّ أول الوجود أن تقع النطفة في الرحم، وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإذا قبض الرحم المني لا يجوز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلق⁽³⁹⁾.

القول الثاني: يكره إجهاض الحمل في مرحلة النطفة ولا يحرم، وهذا ما ذهب إليه بعض الحنفية⁽⁴⁰⁾، وبعض المالكية⁽⁴¹⁾، وبعض الشافعية⁽⁴²⁾.

واستدلوا لذلك بدليلين:

الأول: أن المحرم إذا كسر بيض الصيد ضمنه، لأنه أصل الصيد، فلا أقل من أن يلحقها إثم إذا أسقطت بغير عذر، لذا يكره إسقاط الحمل، فإن وجد عذراً أبيح ذلك⁽⁴³⁾.
الثاني: أن الماء بعد نزوله إلى الرحم ماله إلى الحياة، فيكره إسقاطه.

القول الثالث: أن الحمل في مرحلة النطفة يجوز إجهاضه مطلقاً، وهذا القول قال به الحنفية⁽⁴⁴⁾، وبعض المالكية⁽⁴⁵⁾، والشافعية⁽⁴⁶⁾، والحنابلة⁽⁴⁷⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: (يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة)⁽⁴⁸⁾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى وصف المضغة بأنها مخلقة، فدل على أن النطفة لا تخلق فيها، وإذا لم يكن فيها تخلق فإنها ليست بشيء فيجوز إسقاطها.

ثانياً: القياس على جواز العزل، فإذا كان العزل جائزاً، وهو إلقاء الماء خارج الفرج، فكذلك إنزال المني بعد وجوده في الرحم إذ لا فرق، فأخراج النطفة من رحم المرأة لا يثبت

علماء الطب الحديث إلى أضراره بقولهم: "يهلك عدد غير معلوم من أفراد البشرية قبل أن يخرجوا إلى نور الحياة، ويذهب عدد غير يسير من الأمهات ضحية الموت أثناء عملية الإجهاض، وتحدث في المرأة مؤثرات لا يستهان بها، وتخرج فيها إمكانات التوليد في المستقبل على صورة مفزعة جدا⁽²⁸⁾".

المبحث الثاني: الإجهاض في الفقه الإسلامي، وفيه خمسة مطالب

يمكن تقسيم أحكام الإجهاض الفقهية بالنسبة لمراحل النمو إلى ثلاث تقسيمات رئيسية، الأولى: مرحلة الأربعين الأولى (النطفة)، الثانية: مرحلة العلقة والمضغة، والثالثة: ما بعد نفخ الروح، وسيأتي بيان مرحلة نفخ الروح في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الأول: الإجهاض في مرحلة النطفة

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم إجهاض الجنين فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تحريم إجهاض الحمل في مرحلة النطفة، وذهب إلى هذا القول بعض الحنفية⁽²⁹⁾ والمالكية⁽³⁰⁾، وهو قول أهل الظاهر⁽³¹⁾، وقد اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -⁽³²⁾. واستدلوا لذلك بأدلة من القرآن والسنة والمعقول:

أولاً: قوله تعالى: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يباعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن) [الممتحنة: 12].

وجه الدلالة: أن المبايعات على عدم قتل الأولاد من النساء يشمل الإجهاض، لأن الوأد الذي كان من عادة الجاهلية كان يفعله الرجال في الغالب، وكان ضد الإناث، أما الآية فإن التعبير بقوله: (أولادهن)، يشمل الذكور والإناث، ووقوعه من النساء يرجح أن المقصود بذلك الإجهاض⁽³³⁾.

ثانياً: قوله تعالى: (وإذا الموعودة سئلت بأي ذنب قتلت)⁽³⁴⁾.

وجه الدلالة: أن إجهاض الحمل يدخل في الوأد، ويشمله عموم النهي في قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم من إِملاق) [الإسراء: 31]، فيشمل المولود والجنين، فيسمى وأداً⁽³⁵⁾.

ثالثاً: قوله تعالى: (ألم نخلقكم من ماء مهين* فجعلناه في قرار مكين)⁽³⁶⁾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى وصف الرحم بأنه قرار مكين، أي حافظ لما أودع فيه من الماء، ومتى وصل الماء إلى هذا

القول الثاني: يكره إجهاض الجنين في مرحلتي العلقه والمضغة ولا يحرم، وهذا ما ذهب إليه الحنفية⁽⁶⁰⁾، والشافعية⁽⁶¹⁾.

واستدل من قال بالكراهة بنفس الدليل الذي استدلوا به على الكراهة في مرحلة النطفة، وهو أن الجنين في هذه المراحل أصل الإنسان، لو ترك لنما ونفخت فيه الروح، فيكره إسقاطه باعتبار المآل قياساً على بيعض الصيد⁽⁶²⁾. قالوا: وأما ما قبل نفخ الروح، فلا يقال إنه خلاف الأولى، بل محتمل للكراهة، والتحريم، ويقوى فيما قرب من زمن النفخ لأنه جريمة⁽⁶³⁾.

القول الثالث: جواز إجهاض الجنين مطلقاً، وهذا القول هو الراجح في مذهب الحنفية⁽⁶⁴⁾، والراجح من مذهب الشافعية⁽⁶⁵⁾، وقول عند الحنابلة⁽⁶⁶⁾.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (وإذا الموءودة سئلت)⁽⁶⁷⁾.

وجه الدلالة: إن ما لم تنفخ فيه الروح، لا يسأل عن سبب قتله، لأنه لا يبعث، فيجوز إجهاضه⁽⁶⁸⁾.

الترجيح:

في هذه المرحلة نل القول بالتحريم أوجه وأقوى، نظراً لقوة الأدلة الدالة على التحريم، وللأضرار المترتبة على الإجهاض صحياً ونفسياً؛ حيث تكون في هاتين المرحلتين أشد منها في مرحلة النطفة، وهذا القول المرجح هو ما قرره هيئة كبار العلماء بالمملكة في القرار (140) في 1407/6/20 هـ، حيث بينت الهيئة أنه لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقه أو مضغة، حتى تقرر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامة أمه، بأن يخشى عليها الهلاك من استمراره، فإذا كان كذلك جاز إسقاطه بعد استنفاد كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار⁽⁶⁹⁾.

المطلب الثالث: الإجهاض بعد مرور أربعة أشهر بعد نفخ الروح

أولاً: ذهب الفقهاء إلى أن نفخ الروح يكون بعد أن يتم للحمل أربعة أشهر، وقد استدلت أصحاب هذا القول بما يأتي:

1- الإجماع، حيث نقل غير واحد من أهل العلم أن مرحلة نفخ الروح تكون بعد تمام الحمل أربعة أشهر.

قال القرطبي: "لم يختلف العلماء أن نفخ الروح فيه يكون بعد مائة وعشرين يوماً، وذلك تمام أربعة أشهر، ودخوله في الخامس"⁽⁷⁰⁾.

وقال النووي: "اتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر"⁽⁷¹⁾.

لها حكم السقط أو الوأد؛ لأنه لا يصدق عليها ذلك، فلا حرمة في إخراجها⁽⁴⁹⁾.

ثالثاً: المني حال نزوله جماد محض، لا يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد استقراره في الرحم، وأخذ في مبادئ التخلق، وبداية التخلق كما أرشد إليها حديث حذيفة الغفاري يكون بعد اثنين وأربعين ليلة⁽⁵⁰⁾.

رابعاً: النطفة ليست بشيء يقيناً، ولا يتعلق بها حكم إذا ألقت المرأة إذا لم تجتمع في الرحم، فهي كما لو كانت في صلب الرجل⁽⁵¹⁾.

الراجح:

بناء على ما سبق فإن الراجح - والله أعلم - جواز الإجهاض في هذه المرحلة، ولكن بشرط ألا يكون في ذلك ضرر على الأم، لا حالاً، ولا مآلاً، وأن يكون ذلك برضى الزوج؛ لأن له حقاً في طلب الولد، وأن يكون في ذلك تحقيق مصلحة، أو دفع مفسدة. وإن قلت؛ لأن إلقاء النطفة إذا كان خلواً من المصلحة كان منافياً لمقصود الشارع من تكثير النسل، وأن لا يكون الحامل على ذلك سوء الظن بالله، أو الخوف من العالة والفقر.

المطلب الثاني: الإجهاض في مرحلة العلقه والمضغة

الجنين إذا تجاوز الأربعين يوماً الأولى فقد تحول إلى مرحلته الثانية، وهي مرحلة العلقه والمضغة، ومن هنا فإن الفقهاء اختلفوا في حكم الإجهاض في هذه المدة، ووقع الخلاف فيها على ثلاثة أقوال أيضاً:

القول الأول: تحريم إجهاض الجنين إذا كان علقه أو مضغة، وهذا مذهب المالكية⁽⁵²⁾، والحنابلة⁽⁵³⁾، وبعض الحنفية⁽⁵⁴⁾، وبعض الشافعية⁽⁵⁵⁾، وقول أهل الظاهر⁽⁵⁶⁾، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁵⁷⁾.

واستدلوا بنفس الأدلة التي استدلت بها من نص على تحريم إجهاض النطفة، وأضافوا على ذلك دليلين آخرين:

الأول: أن الجنين ولدٌ انعقد وتصور وتخلق يقيناً، وذلك لأنه في مرحلة النطفة قد يكون التصوير والتخليق خفياً، أما في هاتين المرحلتين فإنه يظهر، ويمكن إدراكه بالتصوير، أو بمشاهدة ما تسقطه الأرحام من أجنة، وسنة الله في خلقه أن الشيء ينتقل شيئاً فشيئاً حتى يكتمل، ويصل منتهاه، ولذلك فإن تلك المراحل لا يتطور فيها الجنين فجأة، وإنما ينتقل فيها بالتدرج⁽⁵⁸⁾.

الثاني: أن الحمل إذا أجهض في هذه المرحلة وجبت فيه الغرة، وظهور بعض الصور كظهور جميعها، وإيجاب الغرة دليل على الإثم بتعمد إجهاضها⁽⁵⁹⁾.

وعشرين يوماً يتعارض وظاهر الحديث الذي رواه حذيفة تعارضاً بيناً.

وقد نبه على هذا التعارض الواضح ابن رجب الحنبلي رحمه الله، فقال: ظاهر حديث ابن مسعود يدل على أن تصوير الجنين وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه يكون في أول الأربعين الثانية، فيلزم من ذلك أن يكون في أول الأربعين الثانية لحماً وعظماً⁽⁷⁷⁾.

ثانياً: قد اتفق الفقهاء على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح، وهذا ضرب من أقوالهم المنثورة في كتبهم، والتي تنقل الاتفاق على هذا الحكم.

فقد قال ابن عابدين: إذا جاوز مائة وعشرين يوماً حرم إجهاضه⁽⁷⁸⁾.

وقال القرافي: إذا قبض الرحم المني لا يجوز التعرض له... وأشد منه إذا نفخ فيه الروح، فإنه قتل نفس إجماعاً⁽⁷⁹⁾. وقال الشافعية: أما حالة نفخ الروح فما بعده إلى الوضع، فلا شك التحريم⁽⁸⁰⁾.

وعند الحنابلة: تعدد إسقاطه قبل نفخ الروح فيه إثم كبير، فإذا تعددت إسقاط ما فيه من الروح كان قتل مؤمن⁽⁸¹⁾. وقد استدلت أصحاب هذا القول بجملة من الأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان من طين* ثم جعلناه نطفة في قرار مكين* ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) [المؤمنون: 12-14].

وجه الدلالة من هذه الآية: أن كثيراً من المفسرين وعلى رأسهم ابن عباس رضي الله عنهما، بينوا أن المراد بالخلق الآخر نفخ الروح فيه⁽⁸²⁾، ولا يكون ذلك إلا بعد تمام الخلق والتصوير، وقد بين الله أن هذه المرحلة مغايرة لما فيها، فيها ينتقل الإنسان من كونه جماداً إلى أن صار حياً⁽⁸³⁾.

الدليل الثاني: قوله تعالى: (وإذا الموعودة سئلت)⁽⁸⁴⁾. وجه الدلالة: أن ما نفخ فيه الروح فإنه يبعث يوم القيامة ويُسأل⁽⁸⁵⁾.

الدليل الثالث: حديث: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أم سعيد، ثم ينفخ فيه الروح..." الحديث⁽⁸⁶⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم بين في هذا الحديث أن نفخ الروح يكون أطواراً أربعة يمر بها الجنين، وبنفخ الروح لا يكون إلا بعد تمام الخلق والتصوير، وبنفخ الروح فيه يكون حياً، وقد قال كثير من المفسرين في قوله

وقال ابن حجر: "اتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر"⁽⁷²⁾.

ونوقش: أن هذا الاتفاق لا يعني الإجماع على هذه المسألة، وقد حصل الخلاف في ذلك.

2- حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله - وهو الصادق المصدوق - قال: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح..."⁽⁷³⁾، فقوله صلى الله عليه وسلم: ثم ينفخ فيه الروح، جعل هذا بعد أطوار النطفة، والعلق، والمضغة، وقد كان لكل طور أربعون يوماً، فمجموع ذلك مائة وعشرون يوماً.

ولذا أوجب الفقهاء فيه الدية كاملة إذا انفصل حياً حياة مستقرة، وأوجب فيه بعض الفقهاء كالمالكية وأهل الظاهر القصاص إذا تعدد الجاني الجنائية عليه⁽⁷⁴⁾، فحياة الجنين استناداً إلى حديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق تبدأ من نفخ الروح، ولا تبدأ قبلها، ولا يوصف بأنه آدمي قبل الروح، ولا يعطي خصائصه وحكمه.

القول الثاني: أن نفخ الروح يكون في 42 ليلة⁽⁷⁵⁾.

واستدلوا بما يلي:

1- حديث حذيفة بن أسيد أن رسول الله قال: (إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً، فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك)⁽⁷⁶⁾.

ففي هذا الحديث بيان أن أطوار الجنين الأولى؛ العلقة والمضغة تبدأ وتكتمل أوصافها وتنتهي خلال هذه الأربعين.

وبناء على هذه الرواية للحديث فخلق الجنين يجمع خلال الأربعين يوماً الأولى من عمره، وأطوار النطفة والعلق والمضغة تقع وتكتمل كلها في خلال هذه الأربعين.

2- يدل الحديث أيضاً على أن الجنين قبل اليوم الثاني والأربعين لا يمكن تمييز صورته الإنسانية ولا تخلق أجهزته بصورة تامة إلا بعد هذا التاريخ؛ فالحديث يشير بوضوح إلى أن تشكل الجنين بتصويره وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه وتمايز أعضائه لا يحدث إلا بعد اليوم الثاني والأربعين.

3- ذكر القرآن الكريم أن العظام تتكون بعد طور المضغة، وحدد النبي في حديث حذيفة أن بدء تخلق العظام يكون بعد الليلة الثانية والأربعين من بدء تكون النطفة الأمشاج؛ وبالتالي فالقول بأن العظام يبدأ تخليقها بعد مائة

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبتها⁽¹⁰⁰⁾.

فمتى أخذ الجنين خصائص الإنسان وصار نفساً من الأنفس التي حرم الله قتله، حرم قتله بالإجهاض بأية وسيلة من الوسائل، إلا إذا دعت ضرورة لهذا الإجهاض، كما إذا كانت المرأة الحامل عسرة الولادة وقرر الأطباء المتخصصون أن بقاء الحمل ضار بها، فعندئذ يباح الإجهاض إذا كان يتوقف عليه حياة الأم عملاً بالقاعدة الفقهية: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما. وإذا دار الأمر بين موت الأم الحامل بسبب الحمل وبين موت هذا الحمل وإسقاطه كان الأولى بقاء الأم لأنها الأصل، ولا يضحي بها في سبيل إنقاذ الجنين، لاسيما وحياة الأم مستقرة ولها وعليها حقوق وهو بعد لم تستقر حياته، بل هو في الجملة كعضو من أعضائها.

المطلب الرابع: الموقف الشرعي والطبي من إجهاض الجنين المشوه

دلت الدراسات العلمية والإحصاءات أن المصير الطبيعي للأجنة المشوهة ينحصر في أحد أمور: إما الإجهاض الطبيعي، أو الموت قبل الولادة، أو الموت بعد الولادة مباشرة، أو الحياة مع وجود خلل خلقي.

ويتمثل الموقف الشرعي والطبي في منع حدوث التشوه إن أمكن، فإن لم يمكن ذلك فإن الهدف الأساسي للطب بعد ذلك هو البحث عن وسيلة لعلاج حدوث التشوه وإصلاح هذا التشوه والتخفيف من آثاره الضارة، سواء عن طريق الأدوية أو إجراء عمليات جراحية أو باتباع نظام غذائي معين.

وفي هذه الأنواع جميعاً لا يرى الأطباء أي مبرر لإجراء الإجهاض، فهو اعتداء على نفس خلقها الله سبحانه وتعالى وخاصة أن التشخيص لا يتم إلا في مرحلة متأخرة نسبياً من الحمل، وإذا تمّ في مرحلة مبكرة يكون ذلك في الغالب الأعم بعد الأربعين، وأنه لا مبرر أيضاً للإجهاض في مثل تلك الحالات التي يكون فيها تشوه الجنين بسيطاً، ويمكن مداواته وعلاجه بطريقة من الطرق أو التخفيف من آثاره⁽¹⁰¹⁾.

وأما إذا تم تشخيص الحالات التي تسبب تشوهاً شديداً أو أمراضاً وراثية خطيرة في فترة ما قبل 120 يوماً من الحمل، فإن الأطباء لا يرون ما يمنع من إجراء الإجهاض إذا طلب الوالدان إجراءه، وأنه متى ما كانت ضرورة أو حاجة ماسة يمكن أن يجرى قبل هذا الموعد.

وقد صدرت مجموعة من الفتاوى⁽¹⁰²⁾، تفيد بأنه لا يجوز إسقاط الجنين بعد مرور مائة وعشرين يوماً، ولو كان

تعالى: (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون) [البقرة: 28]، فقله: "وكنتم أمواتاً" في حال كوننا نطفاً وعلقاً في الأرحام، ثم نفخ الروح فأحيانا، ثم يميتنا بعد هذه الحياة، فتكون الإمامة مرتين والحياة مرتين، وهذا يدل على أن الجنين لا يعد حياً إلا بنفخ الروح فيه، فالاعتداء عليه بالإجهاض اعتداء على إنسان حي⁽⁸⁷⁾.

الدليل الرابع: أن الاعتداء بالإجهاض على الجنين بعد نفخ الروح فيه يعد قتلًا لآدمي⁽⁸⁸⁾، فيدخل في عموم النهي عن قتل المؤمن، ويشمله الوعيد الذي ورد في ذلك، كما في قوله تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق)⁽⁸⁹⁾، وقوله: (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم)⁽⁹⁰⁾، وقوله تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً)⁽⁹¹⁾.

الدليل الخامس: أن ما نفخ فيه الروح، فقد حلت فيه الحياة الإنسانية⁽⁹²⁾، ومن آثارها الحس والحركة الإرادة، إضافة إلى حياة النمو والاعتداء، التي تكون قبل نفخ الروح فيه⁽⁹³⁾، فالاعتداء عليه بإجهاضه اعتداء على إنسان حي معصوم، وبهذا يتبين أن الاعتداء على الجنين بالإجهاض لإتلافه بعد الروح لا يجوز، وهذا إجماع من الفقهاء⁽⁹⁴⁾.

فإذا توفرت الضرورة الطبية لإجهاضه لهذا الغرض، وكان أقل الاحتمالات خطراً وضرراً، ولم تتوفر وسيلة لإنقاذ حياته بغير ذلك، فإن الحكم ينبني على الوسيلة التي يمكن بها إنقاذ حياته⁽⁹⁵⁾.

الدليل السادس: الإجماع، وقد حكاه غير واحد من أهل العلم.

جاء في الشرح الكبير: "لا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم، ولو قبل الأربعين يوماً، وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً"⁽⁹⁶⁾.

وقال ابن جزي: "وإذا قبض الرحم المني لم يجز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح؛ فإنه قتل نفس إجماعاً"⁽⁹⁷⁾.

وقال ابن تيمية: "إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين، وهو من الوأد، الذي قال الله فيه: (وإذا الموءودة سئلت* بأي ذنب قتلت) [التكوير: 8-9]، وقد قال الله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)⁽⁹⁸⁾⁽⁹⁹⁾.

الدليل السابع: وجوب الدية في قتله دليل على تحريم إسقاطه؛ إذ لو كان جائزاً لما وجبت به عقوبة، وقد روى البخاري عن أبي هريرة، أنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت، فقضى

استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رَحِمياً، هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة ما به من عيوب وراثية، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المَرَضِي الذي لا شفاء منه وأنها تنتقل منه إلى الذرية، أما العيوب الجسدية كالعمى أو نقص إحدى اليدين أو غيرها هذا، فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لاسيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين.

المطلب الخامس: حكم الإجهاض للضرورة بعد نفخ الروح
إذا قرر طبيبان أو أكثر أن في بقاء الجنين خطراً على حياة أمه، ولا سبيل إلى إنقاذها معاً، فإما بقاء الجنين وموت أمه، وإما إنقاذ أمه بهلاكه، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: لا يجوز إجهاضه، ولو كان في ذلك خطر على حياة الأم، وإلى هذا ذهب الحنفية⁽¹⁰³⁾.

قال ابن نجيم: وفي النودار امرأة حامل اعترض الولد في بطنها إلا بقطعه أرباعاً، ولو لم يفعل ذلك يخاف على أمه من الموت، فإن كان الولد ميتاً فلا بأس به، وإن كان حياً فلا يجوز، لأن إحياء نفس بقتل أخرى لم يرد في الشرع⁽¹⁰⁴⁾.

قال ابن عابدين: لو كان الجنين حياً ويخشى على حياة الأم من بقائه؛ فإنه لا يجوز تقطيعه؛ لأن موت الأم به موهوم، فلا يجوز قتل الأدمي لأمر موهوم⁽¹⁰⁵⁾.

وقد استدلت أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول: أن الشارع أتى بحفظ الضرورات الخمس، وحفظ النفس والنسل منها؛ لذلك لا يجوز الإجهاض مراعاة لهذا.

الدليل الثاني: أن من أصول الشريعة العامة أن الأصل في النفس التحريم، فنبقى على هذا الأصل، ولا نتركه إلا بيقين.

الدليل الثالث: أنه لا يجوز إحياء نفس بقتل أخرى، حيث لم يرد في الشرع⁽¹⁰⁶⁾.

الدليل الرابع: أننا إذا أسقطناه فقد تعمدنا قتل نفس مؤمنة، وإذا تركناه وماتت الأم لم يكن هذا من فعلنا، بل هو من تقدير الله سبحانه وتعالى، وقد يقدر الأطباء شيئاً، ويجزمون به، ولا يقع، وإذا كان كذلك، فلا يجوز دفع مفسدة متوقعة بارتكاب مفسدة محققة، وقد نسقط الجنين ولا تسلم الأم، فقد تعطب في نفاسها⁽¹⁰⁷⁾.

القول الثاني:

يجوز ذلك بشرط أن يقرر جمع من الأطباء الثقات المتخصصين أن بقاء الجنين في بطن أمه فيه خطر مؤكد على حياة الأم.

التشخيص يفيد أنه مشوه، لأنه اعتراض على قدر الله وحكمه، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين أن بقاء الحمل فيه خطر مؤكد، وأفادت بأنه إذا ثبت التشوه قبل مرور مائة وعشرين يوماً وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين وبناء على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المخبرية أن الجنين مشوه تشويهاً خطيراً غير قابل للعلاج، وأنه إذا بقي وولد في موعده فإن حياته ستكون ألماً عليه وعلى أهله، فعندئذ يجوز إسقاطه بناء على طلب الوالدين.

وقد أباح الفقهاء قطع العضو المتأكل أو المريض بمرض لا شفاء منه حماية لباقي الجسم.

وبهذا المعيار الذي استنبطه الفقهاء من مصادر الشريعة هل تصلح العيوب التي تكتشف بالجنين، أي كانت هذه العيوب مبرراً لإسقاطه بطريق الإجهاض بعد أن نفخت فيه الروح باستكمال مائة وعشرين يوماً رَحِمياً؟ بالنظر إلى الآراء الفقهية التي نقلناها آنفاً عن فقهاء المذاهب الفقهية جميعاً، نجد أنها قد اتفقت في جملتها على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح، حتى إن مذهب الظاهرية قد أوجب القصاص في الإجهاض العمد، وبعض المذاهب تمنع من إسقاطه حتى في حال إضراره بأمه مساواة بين حياتهما.

وإذا كان ذلك وكان الإجهاض بعد نفخ الروح قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، لم تكن العيوب التي تكتشف بالجنين مبرراً شرعياً لإجهاضه أي كانت درجه هذه العيوب من حيث إمكان علاجها طبيياً أو جراحياً، أو عدم إمكان ذلك لأي سبب كان، حيث إن التطور العلمي والتجريبي دل على أن بعض الأمراض والعيوب قد تبدو في وقت مستعصية على العلاج ثم يجد لها العلم العلاج والإصلاح، وإذا كانت العيوب وراثية أمكن لمنع انتشارها في الذرية الالتجاء إلى وقف الحمل مؤقتاً.

أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبيياً أو جراحياً، أو يمكن علاجها حالياً، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عذراً شرعياً مبيحاً للإجهاض، لأنه واضح من فرض هذه الصور أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية، فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعا للتطور العلمي.

أما الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو الأم، للذكور فقط أو للإناث فقط فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة مادام الجنين لم يكتمل في الرحم مدة مائة وعشرين يوماً.

ومن هذا يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل

عن الدفع عنهما؛ فإننا نتخير⁽¹¹¹⁾.

فإذا كان لنا شرعاً أن نرتكب أدنى المفسدتين دفعاً لأعظمهما؛ لنحصل أعلى المصلحتين بتفويت أدناهما، فإن إنقاذ الأم أعظم مصلحة من إنقاذ الجنين، للأسباب التالية: أولاً: الأم هي أصل الجنين وهو متكون منها، فإنقاذها أولى.

ثانياً: أن الأم غالباً ما يكون لها أطفال، ومن الممكن أن يتعرضوا لمتاعب كثيرة بعد وفاة أمهم، والأسرة كثيراً ما تتمزق إذا فقدت أحد أعضائها البارزين، فكم من طفل تشرد، وساءت تربيته بسبب فقدانه لأمه، وأهمية الأم في الأسرة عظيمة؛ إذ إنها أصل المجتمع، بخلاف الجنين فلا تعلق به لأحد.

ثالثاً: حياة الأم قطعية، وحياة الجنين محتملة، والظني أو الاحتمالي لا يعارض القطعي المعلوم، فإنقاذ الأم أولى.

رابعاً: الأم أقل خطراً، وتعرضاً للهلاك من الجنين في مثل هذه الظروف، مما يجعل إنقاذها أكثر نجاحاً من إنقاذ جنينها، لذا تعطى الأولوية في الإنقاذ، ففي إحصائية لمستشفى الولادة والأطفال بالرياض في عام 1400هـ، بلغ عدد الوفيات للنساء سبع وفيات، بينما بلغت وفيات الأطفال 865 حالة⁽¹¹²⁾.

كل ذلك يؤكد أهمية إنقاذ الأم دون الجنين عند تساوي الأمر في إنقاذهما⁽¹¹³⁾.

الدليل الثاني: أن من الأصول العامة والضرورات الخمس حفظ النفس، وهنا فيه إنقاذ للام وحفظ لنفسها أيضاً.

الدليل الثالث: أنه قد أباح الفقهاء قطع العضو المأكّل أو المريض بمرض لا شفاء منه حماية لباقي الجسم، فكذلك يجوز إسقاط الجنين عند الضرورة بالضوابط السابقة، كما أن ذلك يدخل في عموم الأمر بالتداوي، والله أعلم.

الترجيح:

مما سبق يترجح - والله أعلم - القول الثاني القائل بأنه لا يحل الإسقاط إلا أن يقرر جمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها، وذلك بعد استفاد كافة الوسائل لإنقاذ حياته، وطلب الوالدين؛ وذلك لقوة ما استدلووا به في الدليل الأول من أنه دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمي المصلحتين.

الخاتمة وفيها أهم النتائج

- 1- مما قرره الشريعة الإسلامية تحريم قتل النفس المعصومة والاعتداء عليها دون ذنب أو مسوغ شرعي.
- 2- التدخل المبكر للإجهاض، يعني إخراج الحمل قبل موعد

جاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة: "إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوماً، لا يجوز إسقاطه، ولو كان التشخيص الطبي يفيد أنه مشوه الخلقة، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء النقات المختصين أن بقاء الحمل فيه خطر على حياة الأم فعندئذ يجوز إسقاطه، سواء كان مشوهاً، أو لا، دفعاً لأعظم الضررين"⁽¹⁰⁸⁾.

وفي قرار هيئة كبار العلماء رقم (140)، تاريخ 1407/6/20هـ: "بعد الطور الثالث، وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل، لا يحل إسقاطه إلا أن يقرر جمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه بسبب موتها، وذلك بعد استفاد كافة الوسائل لإنقاذ حياته، وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمي المصلحتين".

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول: أن هذه المسألة قد تعارض فيها واجب ومحرم، كل واحد منهما على درجة واحدة من الأهمية، بحيث لو أننا قمنا بالواجب وقعنا في المحرم، ولو اتقينا المحرم أهدرنا الواجب، ولا سبيل للقيام بالواجب، وفي نفس الوقت اتقاء المحرم، وإنما رخصنا الإقدام على إسقاط الجنين، دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لأعلى المصلحتين.

قال الشيخ السعدي تعليقاً على آية قتل الخضر للغلام من أجل سلامة والديه: "ومنها القاعدة الكبيرة الجلية وهو أنه يدفع الشر الكبير بارتكاب الشر الصغير، ويراعي أكبر المصلحتين بتفويت أدناهما، فإن قتل الغلام شر؛ ولكن بقاءه حتى يفتن أبويه عن دينهما أعظم شراً منه"⁽¹⁰⁹⁾.

ويقول ابن القيم: "إذا تترس الكفار بأسرى من المسلمين بعدد المقاتلة، فإنه لا يجوز رميهم؛ إلا أن يخشى على جيش المسلمين، وتكون مصلحة حفظ الجيش أعظم من مصلحة حفظ الأسرى، فحينئذ يكون رمي الأسرى من باب دفع المفسدتين، باحتمال أدناهما، فلو انعكس الأمر وكانت مصلحة الأسرى أعظم من رميهم لم يجر رميهم، فهذا الباب مبني على دفع أعظم المفسدتين بأدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، فإن فرض الشك وتساوى الأمران؛ لم يجر رمي الأسرى"⁽¹¹⁰⁾.

ويقول العز بن عبد السلام: "وإذا تساوت المصالح مع تعذر الجمع؛ تخيرنا بالتقديم والتأخير للتنازع بين المتساويين، ولذلك أمثلة، أحدهما: إذا رأينا صائلاً يصول على نفسين من المسلمين، وعُجز عن دفعه عنهما؛ فأنا نتخير، والمثال الثاني: لو رأينا من يصول على بضعين متساويين، وعجزنا

نظراً لقوة الأدلة الدالة على التحريم، وللأضرار المترتبة على الإجهاض صحياً ونفسياً؛ حيث تكون في هاتين المرحلتين أشد منها في مرحلة النطفة.

7- اتفق الفقهاء على أن نفخ الروح يكون بعد أن يتم للحمل أربعة أشهر، وقد ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، ولكنها دعوى مخترقة بوجود الخلاف.

8- اتفق الفقهاء على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح، على تفصيلات في ذلك واستثناءات معتبرة.

9- إذا دار الأمر بين موت الأم الحامل بسبب الحمل وبين موت الحمل وإسقاطه كان الأولى بقاء الأم لأنها الأصل، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذ الجنين، لاسيما وحياة الأم مستقرة وهو بعد لم تستقر حياته، بل هو في الجملة كعضو من أعضائها.

10- إذا وجدت وسيلة لعلاج التشوه، وإصلاحه والتخفيف من آثاره الضارة، سواء عن طريق الأدوية أو إجراء عمليات جراحية أو باتباع نظام غذائي معين، فحينئذ لا يرى الأطباء أي مبرر لإجراء الإجهاض.

خروجه، وتختلف أسبابه ودواعيه، إما لأسباب صحية أو اجتماعية.

3- مع تطور الطب في هذا العصر أمكن معرفة التشوهات في مراحل الحمل المختلفة، وما يضر منها بصحة الأم من عدمه، وهل يمكن أن يعيش معها الجنين أم لا، وهذا كله لم يكن معروفاً في عصر الفقهاء السابقين، ولذا فقد أصبح من الضروري أخذ رأي الأطباء في الطب الحديث، ودراسة أثر ذلك في الحكم الشرعي.

4- ثبت طبيياً أن الإجهاض فيه ضرر كبير على صحة المرأة، وله مؤثرات خطيرة على جهازها العصبي.

5- يجوز الإجهاض في هذه مرحلة النطفة، بشرط ألا يكون في ذلك ضرر على الأم، لا حالاً، ولا مآلاً، وأن يكون ذلك برضى الزوج؛ لأن له حقاً في طلب الولد، وأن يكون في ذلك تحقيق مصلحة، أو دفع مفسدة، وإن قلّت؛ لأن إلقاء النطفة إذا كان خلواً من المصلحة كان منافياً لمقصود الشارع من تكثير النسل.

6- القول بالتحريم في مرحلتي العلق والمضغة أوجه وأقوى،

الهوامش

- (1) سورة الأنعام، آية: 151.
- (2) المائدة، آية: 32.
- (3) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (1421)، ومسلم (1324).
- (4) انظر: تيسير الكريم الرحمن (129/2).
- (5) سورة النساء، آية: 93.
- (6) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (3208)، ومسلم (2643).
- (7) كما في الحديث الذي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (4568)، والنسائي (4825).
- (8) انظر: أبحاث فقهية معاصرة، لنعيم ياسين؛ ص 191-192، حقوق الجنين في الفقه الإسلامي، عبد الله معصر، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة عدد (26).
- (9) معجم متن اللغة ص 590.
- (10) لسان العرب 131/7.
- (11) المصباح المنير ص 106.
- (12) انظر: تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه ص 165.
- (13) الموسوعة الفقهية الكويتية 56/2.
- (14) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية 56/1.
- (15) حاشية ابن عابدين 176/3.
- (16) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 39/9.
- (17) كشف القناع على متن الإقناع 23/6.
- (18) تقدم تخريجه.
- (19) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر 650/2.
- (20) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 258/12، المخصص لأبي الحسن النحوي 20/1، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار 229/7.
- (21) حاشية ابن عابدين 302/1.
- (22) المخصص 20/1.
- (23) انظر: مشكلة الإجهاض لمحمد البار ص 10، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ص 149.
- (24) انظر: قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ص 149.
- (25) انظر: الإجهاض من منظور إسلامي، بحث لمحمد إدريس؛ مجلة الحكمة العدد (9) ص (119-123)، الطبيب فقهه وأدبه لمحمد البار ص 67.
- (26) انظر: مشكلة الإجهاض؛ محمد البار ص 18، الإجهاض لماهر مهران ص 75، الإجهاض بين الفقه والقانون لمحمد السباعي ص 83.
- (27) انظر: مسألة تحديد النسل لمحمد رمضان ص 67، الطبيب وأدبه وفقهه ص 76.
- (28) انظر: تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه ص 211، ومسألة تحديد النسل لمحمد رمضان ص (146-151).
- (29) انظر: فتح القدير 300/10، حاشية ابن عابدين 185/3.
- (30) انظر: الذخيرة 419/4، مواهب الجليل 477/3.

- (31) انظر: المحلى 33/11-34.
- (32) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 160/34-161.
- (33) انظر: المدخل الإسلامي للهندسة الوراثية ص240.
- (34) التكوير، الآيات: 8-9.
- (35) تفسير القرطبي 152/19.
- (36) المرسلات، الآيات: 20-21.
- (37) انظر: تفسير ابن كثير 460/4.
- (38) انظر: التبيان في أقسام القرآن ص212.
- (39) الذخيرة 419/4.
- (40) انظر: حاشية ابن عابدين 185/3، درر المنتقى شرح المتنقى 650/2.
- (41) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 267/2، فتح العلي المالك لعليش 399/1.
- (42) انظر: نهاية المحتاج 8/ 442، حاشية الجمل على شرح المنهج 491/5.
- (43) انظر: حاشية ابن عابدين 185/3.
- (44) انظر: بدائع الصنائع 325/7، فتح القدير 401/3.
- (45) مواهب الجليل 477/3، تفسير القرطبي 8/12.
- (46) نهاية المحتاج 8/ 442، تحفة المحتاج 8/ 241.
- (47) الإنصاف 1/ 386، كشف القناع 151-152.
- (48) الحج، آية: 5.
- (49) نهاية المحتاج 8/ 442.
- (50) تحفة المحتاج 8/ 241، حاشية الجمل 447/4.
- (51) تفسير القرطبي 8/12.
- (52) انظر: الذخيرة 419/4، مواهب الجليل 477/3.
- (53) انظر: الإنصاف 1/ 386، منتهى الإرادات 286/1.
- (54) انظر: فتح القدير 300-301/10، حاشية ابن عابدين 185/3.
- (55) انظر: نهاية المحتاج 58/2، تحفة المحتاج 59-60.
- (56) انظر: المحلى 33/11-34.
- (57) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية 160/34.
- (58) مطالب أولى النهى 1/276، جامع العلوم والحكم ص43.
- (59) انظر: بداية المجتهد 416/2، أضواء البيان 32-33.
- (60) انظر: حاشية ابن عابدين 185/3.
- (61) انظر: نهاية المحتاج 8/442، حاشية الجمل على شرح المنهج 491/5.
- (62) انظر: حاشية ابن عابدين 185/3.
- (63) نهاية المحتاج 8/442.
- (64) انظر: بدائع الصنائع 325/7، فتح القدير 402/3.
- (65) انظر: نهاية المحتاج 8/442، تحفة المحتاج 8/440.
- (66) انظر: الإنصاف 1/ 386، كشف القناع 202/4.
- (67) التكوير: 8.
- (68) انظر: الفروع 281/1، الإنصاف 386/1.
- (69) انظر: بحوث هيئة كبار العلماء 150/2.
- (70) الجامع لأحكام القرآن 8/12.
- (71) شرح النووي على صحيح مسلم 191/16.
- (72) فتح الباري 588/11.
- (73) سبق تخريجه.
- (74) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 269/4، المحلى 31/11.
- (75) انظر: فتح الباري (501/1)، جامع العلوم والحكم (153/1).
- (76) رواه مسلم (2645).
- (77) انظر: جامع العلوم والحكم (158/1).
- (78) انظر: حاشية ابن عابدين 185/3.
- (79) انظر: الذخيرة 419/4.
- (80) انظر: نهاية المحتاج 8/422.
- (81) انظر: أحكام النساء لابن الجوزي ص104.
- (82) انظر: تفسير الطبري 204/9، وتفسير القرطبي 74/12.
- (83) تفسير السعدي 337/5.
- (84) التكوير: 8-9.
- (85) انظر: الفروع 281/1، مجموع فتاوى ابن تيمية 160/34.
- (86) سبق تخريجه.
- (87) انظر: المفهم شرح صحيح مسلم 101/4.
- (88) انظر: الذخيرة 419/4، القوانين الفقهية ص141.
- (89) الإسراء، آية: 33.
- (90) الأنعام، آية: 151.
- (91) النساء، آية: 93.
- (92) انظر: تفسير القرطبي 6/12.
- (93) انظر: التبيان في أقسام القرآن ص221.
- (94) انظر: تبين الحقائق 166/2، حاشية ابن عابدين 176/3، حاشية الدسوقي 267/2، منح الجليل 360/3، نهاية المحتاج 8/442، حاشية الجمل 490/5، الفروع 281/1، الإنصاف 1/386.
- (95) انظر: الهندسة الوراثية وتكوين الأجنة؛ ص (45-46)، المدخل الإسلامي للهندسة الوراثية البشرية؛ سالم نجم ص (19-21).
- (96) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 266-267.
- (97) القوانين الفقهية لابن جزي ص(235).
- (98) الإسراء، آية: 31.
- (99) مجموع فتاوى ابن تيمية (160/34).
- (100) صحيح البخاري (6740)، ومسلم (1681).
- (101) الجنين المشوه أسبابه وتشخيصه وأحكامه، د.محمد البار ص(18).
- (102) فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية بالملكة العربية السعودية رقم 2484، مجلس المجمع الفقهي-رابطة العالم الإسلامي- في دورته الثانية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في 1410/7/15هـ.
- (103) انظر: البحر الرائق 233/8، حاشية ابن عابدين 238/2.
- (104) البحر الرائق 233/8.

- (105) حاشية ابن عابدين 238/2.
 (106) انظر: البحر الرائق 233/8.
 (107) انظر: حاشية ابن عابدين 238/2.
 (108) فقه النوازل 76/3.
 (109) تيسير الكريم الرحمن 70/5-71.

المصادر والمراجع

- مصر.
 السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، 1429هـ، تيسير الكريم الرحمن، الطبعة الأولى، دار الرسالة، بيروت.
 الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
 الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ.
 الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1406هـ.
 الطريقي، عبد الله محمد، 1410هـ، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، مكتبة الحرمين، الرياض، ط2.
 ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، 1412هـ، حاشية ابن عابدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
 العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الصفاء، 2007هـ.
 الغرناطي، محمد بن أحمد بن جزي، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، دار القلم، بيروت.
 الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الكتب العلمية 1398هـ، 1978م.
 بن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، 1383هـ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مطابع الرياض.
 القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، دار عالم الكتب، بيروت.
 القرطبي، عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.
 ابن قيم الجوزية، التبيين في أقسام القرآن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
 الكاساني، مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.
 ابن كثير، أبي الفداء اسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الأولى، مكتبة النور العلمية، بيروت، 1412هـ.
 كريم، صالح، الهندسة الوراثية وتكوين الأجنة. ماهر، مهران، 2010م، الإجهاض، القاهرة.
 المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 معصر، عبد الله، 1416هـ، حقوق الجنين في الفقه الإسلامي،

- إدريس، عبد الفتاح محمد، الإجهاض من منظور إسلامي، مجلة الحكمة.
 الأسروشي، محمد بن محمود، 1982م، جامع أحكام الصغار، الطبعة الأولى، مطبعة النجوم الخضراء، بغداد.
 البار، محمد، 1419هـ، الجنين المشوه، أسبابه وتشخيصه وأحكامه، مكة المكرمة.
 البار، محمد، 1408هـ، الطبيب أدبه وفقهه، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض.
 البار، محمد علي، 1407هـ، مشكلة الإجهاض، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، ط2.
 البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري مع الفتح، الطبعة الأولى، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، 1421هـ.
 البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، 1402هـ.
 البوطي، محمد، 1998م، مسألة تحديد النسل وقاية وعلاج، دمشق.
 ابن الجوزي، عبد الرحمن، أحكام النساء، دار الكتب العلمية، بيروت.
 ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت.
 الخطيب، أم كلثوم يحيى مصطفى، 1404هـ، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع الرياض، ط2.
 الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية.
 ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، الطبعة الأولى، دار الرسالة، بيروت، 1418هـ.
 الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبدة، 1414هـ، مطالب أولي النهى، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت.
 الرملي، محمد بن شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، 1404هـ.
 الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي.
 سالم، نجم، 1999، المدخل الإسلامي للهندسة الوراثية البشرية، الطبعة الأولى.
 السباعي، 1997م، الإجهاض بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى،

دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ.
 النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، الطبعة
 الرابعة، تحقيق مأمون شياح، دار المعرفة، بيروت 1418هـ.
 ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، دار الفكر.
 الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح
 المنهاج، دار إحياء التراث العربي.
 ياسين، محمد نعيم، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة.

مجلة البحوث الفقهية المعاصرة عدد (26).
 ابن منظور، لأبي الفضل محمد بن مكرم الأفرقي المصري، لسان
 العرب، دار صادر، لبنان.
 الموسوعة الفقهية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1404هـ،
 الطبعة الثانية، الكويت.
 ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق،
 الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي.
 النحوي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، الطبعة الأولى،

The Early Intervention of Abortion and its Judgments

*Salim Al-Ajmi **

ABSTRACT

The researcher presents the issue of early intervention of abortion. He demonstrates the abortion from the medical prospective and Islamic jurists convention, stating the causes for why this case is being chosen and discussed, clarifies the circumstances where the abortion is permissible verses the condition where it is prohibited. The researcher states that although the abortion case is already forbidden in the first place, there are some aspects and reasons that surround it which can be permissible for necessity. The study concluded that the judgment is not the same in all cases, nevertheless each case has its own judgment.

Keywords: Early Intervention, Abortion, Medical Prospective.

* Faculty of Sharia, Kuwait University. Received on 24/12/2012 and Accepted for Publication on 20/8/2013.